الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

تنظم

الملتقى الوطني حول

'الحق في الماء والتعايش السلمي العالمي
في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الدولي والتشريعات الوطنية

21 و22 ربيع الثاني 1447 هـ/ 13و14 أكتوبر 2025م

ديباجة

اختارت الأمم المتحدة شعار 'المياه قد ترسي السلام أو تشعل فتيل النزاع' للاحتفال باليوم العالمي للمياه لسنة 2024م، وبررت ذلك بأنه عندما تكون المياه شحيحة أو ملوثة، أو عندما يفتقر الناس إلى الفرص المتكافئة للحصول على المياه أو تنعدم فرص حصولهم عليها، فإن التوترات قد تتصاعد بين المجتمعات والدول. ويعتمد أكثر من 3 مليار شخص في جميع أنحاء العالم على مياه تعبر الحدود الوطنية. ومع ذلك، فإن 24 بلداً فقط لديها اتفاقيات تعاون بشأن مياهها المشتركة. ومع تزايد آثار تغير المناخ ونمو السكان، هناك حاجة ملحة، داخل البلدان وفيما بينها، للتوحد حول حماية أثمن مواردنا والحفاظ عليها. لتحقيق الصحة والازدهار، ونظم الغذاء والطاقة، والإنتاجية الاقتصادية، والسلامة البيئية، على دورة مائية حسنة الأداء وتدار بطريقة منصفة.

وحددت منظمة الامم المتحدة لهذه الاحتفالية موضوع "المياه من أجل السلام." على أساس أن التعاون في مجال المياه، يحقق تأثيراً إيجابياً مضاعفاً، يتمثل في تعزيز التناغم وتحقيق الازدهار وبناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المشتركة.

فعلينا أن نعمل على إدراك أن المياه ليست مجرد مورد يمكن استخدامه والتنافس عليه؛ بل هي حق من حقوق الإنسان، متأصل في كل صغيرة وكبيرة من مناحي الحياة. ونحن جميعاً –تقول المنظمة-بحاجة إلى الاتحاد حول المياه واستخدام المياه من أجل السلام، وإرساء الأسس لغد أكثر استقراراً وازدهارا. ويمكننا تحقيق التوازن بين احتياجات الجميع من المياه والمساعدة في تحقيق الاستقرار في العالم. وأن تحقيق الازدهار والسلام بالاعتماد المشترك على المياه. وأن سياسة الدول مع مسائل تغير المناخ والهجرة الجماعية والاضطرابات السياسية، يجب أن تضع التعاون في مجال المياه في صميم خططها، فـالمياه قادرة

على إرشادنا للخروج من الأزمات. يمكننا تعزيز التوافق بين المجتمعات المحلية والبلدان من خلال الاتحاد حول الاستخدام العادل والمستدام للمياه،

ويأتي هذا في ضوء ما أكدت عليه مختلف الشرائع ومنها الشريعة الإسلامية على أهمية الماء وكونه حقا مشتركا بين بني البشر؛ بل بينهم وبين كل كائن حي لأن عنصر الحياة الأساس الذي أنزله الله تعالى بقدر معلوم. ففي نصوص الشريعة الإسلامية وأحكامها الفقهية تتجلى مظاهر اهتمام الإسلام بالثروة المائية، بما يكتسيه من أهمية تعبدية وحيوية واستراتيجية، فقد ذكر الماء في كتاب الله تعالى أزيد من 30 مرة، وفي كل هذه الآيات إبراز لأهميته في الحياة وقدر نعمة الله تعالى به على الإنسانية وما تقتضيه هذه النعمة من دوام الشكر والمحافظة عليها من كل ما يلوثها أو يهدرها بالتبذير والإسراف، لأن الماء صروري لحفظ النفس البشرية ونظافة البيئة، وصحة العبادة، كما حفلت السنة النبوية بذكر وافر للمياه، مبرزة بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بها، عبادة وعادة ومعاملة، وأكدت السنة النبوية على أن الماء حق مشترك بين الناس لا يجوز منع فضله عن أحد سدا لذريعة كل نزاع وتحقيقا للأمن الصحي والسلم الاجتماعي.

واستنادا لمختلف مصادر التشريع وأصوله العامة وضع الفقهاء المسلمون قواعد في حقوق الارتفاق المتعلقة بالمياه، وكشفوا عن أحكام التعامل مع هذه الثروة وضوابطه في ضوء نصوص الشريعة و مقاصدها السامية.

على مستوى القانون الدولي كانت المياه ولا زالت من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين أعضاء المجتمع الدولي، لذا فإن مصادر القانون الدولي المختلفة تتضمن عدة نصوص تؤكد في مجملها على أن الماء مورد طبيعي محدود، وسلعة عامة أساسية للحياة والصحة. وحق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة. وهو شرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان الأخرى،

ولأنه حق من حقوق الإنسان فيجب الالتزام بضمان وصول كل شخص للماء سواء في حالة السلم أو في حالة النزاعات المسلحة، وضمان التوزيع العادل لجميع مرافق وخدمات المياه المتاحة، دون تمييز، ولا ينبغي استخدام الماء مطلقاً كوسيلة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية،

من حيث الفعل والواقع هناك وقائع ثابتة لانتهاك الحق في الحصول على الماء لاسيما في مناطق النزاعات المسلحة، على غرار ما يحدث في الشرق الأوسط، من منع الماء عن سكان غزة وحرمانهم من الوصول إلى موارده بما في ذلك مياه البحر، ودفعهم لاستعمال مياه ملوثة وهو ما يهدد حياتهم ويشكل صورة من صور الإبادة الجماعية؛ علاوة على وجود بعض مؤشرات لخلافات إقليمية حول موارد الماء قد تهدد السلم العالمي في المدى المتوسط أو البعيد، ما لم توضع اتفاقيات عادلة في ضوء القوانين الدولية بما يضمن لكل طرف حقه في الماء. لاسيما بالمناطق التي تعرف نقصا مائيا.

وعلى المستوى الوطني بادرت الجزائر منذ الاستقلال إلى وضع ترسانة من التشريعات ذات الصلة بموضوع الماء، سواء على مستوى حق الارتفاق أو الاستغلال أو الحماية القانونية، وغيرها من التشريعات المعززة لحقوق الإنسان عموما وحقه في الحصول على الماء بوجه خاص.

<u>إشكالية الملتقى</u>

في ضوء ما سبق يأتي هذا الملتقى الوطني ليعالج موضوع 'الحق في الماء والتعايش السلمي العالمي في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الدولي والتشريعات الوطنية والمقارنة"، ليجيب عن إشكالية رئيسة تدور حول تساؤل جوهري فحواه: **إلى أي مدى تشكل التشريعات الفقهية والقانونية ضمانة حقيقية لحماية الثروة المائية وحقوق الإنسان المتعلقة بها وسد ذريعة إشعال فتيل النزاعات المهددة للسلم؟**

<u>أهداف الملتقى:</u>

- الاطلاع على مختلف التشريعات الدولية والوطنية ذات الصلة بالثروة المائية لإبراز مدى نجاعتها في ضمان الحق في الوصول للماء وتحقيق الأمن المائي للأفراد والمجتمعات
- عرض التصور الإسلامي للثروة المائية ونظريته في أحكام وقواعد الانتفاع بها والمحافظة عليها

- بيان عدالة الإسلام في توزيع الثروة المائية وضمان الحق فيها، ومظاهر ذلك في أحكامه وفتاوى فقهائه ماضيا وحاضرا
- كشف بعض الانتهاكات التي طالت الحق في الماء أثناء النزاعات المسلحة لاسيما في غزة
- عرض التجربة التشريعية للجزائر في تسيير الثروة المائية وتطورها لتحقيق الأمن المائي وضمان وصوله لكل مواطن بالنسب المطلوبة عالميا
- استقراء آليات الحماية القانونية والجزائية للثروة المائية والحق في الماء على المستوى الدولي والوطني، وطرق تسيير المياه المشتركة في الموارد وحل مختلف نزاعاتها
- الكشف عن بعض الأبعاد الجيوسياسية لأزمات المياه المتوقعة عالميا
- بيان دور الحكامة والرشاد في تسيير الثروة المائية عالميا وإقليميا في تحقيق السلم العالمي.

محاور الملتقى

يعالج الموضوع من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول-المياه في ضوء التشريعات الفقهية الإسلامية

- المياه في النصوص الشرعية
- مسائل المياه في كتب النوازل الفقهية
- أحكام المياه في الفقه الإسلامي عبادة وعادة ومعاملة
- حق الارتفاق المتعلق المياه في الفقه الإسلامي
- حق التمتع بالماء واستغلاله في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية

المحور الثاني-المياه في القانون الدولي

- جهود منظمة الأمم المتحدة في مواجهة قضية المياه وتعزيز السلم الدولي
- النظام القانوني الدولي للمياه المشتركة (الانهار الدولية والمياه الجوفية)
- النزاعات والأزمات المائية المشتركة العالمية وكيفية معالجتها في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية
- المياه في القانون الدولي لحقوق الانسان (الحق في الماء)
- المياه في القانون الدولي الانساني (الحق في الماء أثناء النزاعات المسلحة)

المحور الثالث: المياه في التشريعات الوطنية والمقارنة

- التطور التشريعي للمياه في الجزائر وفي التشريعات المقارنة
- التنظيم المؤسساتي للثروة المائية في الجزائر
- الحماية القانونية للثروة المائية والحق في الماء في الجزائر
- اقتصاديات الثروة المائية وطنيا وعالميا
- الأمن المائي في الجزائر

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. السعيد دراجي مدير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

مدير الملتقى: أ.د. كمال لدرع عميد كلية الشريعة والاقتصاد

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: أ.د. عبد الرحمن خلفة

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: د. حمزة بونعاس

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

1- أ.د عبد الناصر براني (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
2- أ.د. بوزيد لزهاري (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
3- أ.د. سعاد سطحي (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
4- أ.د موسى كاسحي (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
5- أ.د. زهرة بن عبد القادر(جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
6- أ.د. علي ميهوبي (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
7- أ.د. سعاد رباح (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
8- أ.د. أمير شريبط (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
9- أ.د دليلة شايب (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
10- أ.د جابر سطحي (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
11- أ. د. يونس شعيب (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
12- أ.د. عبد الحق ميحي (جامعة الحاج لخضر باتنة1)
13- أ.د عبد القادر بن حرز الله (جامعة الحاج لخضر باتنة1)
14- أ.د عبد القادر مهاوات (جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي)
15- أ.د منصور رحماني (جامعة 20 أوت 1955م سكيكدة)
16- أ.د. عبد اللطيف بوروبي (جامعة صالح بوندير قسنطينة3)
17- د. حمزة بونعاس (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
18- د. خديجة بركاني (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
19- د. سارة علالي (جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)
20- د .هداية بوعزة (جامعة محمد بن أحمد وهران2)
21- د. مراد شروف (المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار إليزي)
22- أ. سبتي بن ستيرة جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة)

شروط المشاركة

- المشاركة مفتوحة لكل الأساتذة الجامعيين والباحثين وطلبة الدكتوراه، بشرط أن تكون مشاركات الطلبة تحت إشراف مشرفيهم.
- يرسل ملخص البحث في المواعيد المحددة أدناه مرفقا بالسيرة الذاتية.
- تخضع البحوث المرسلة للتحكيم العلمي ويلتزم الباحث بإدخال التعديلات المقترحة من قِبَل اللجنة العلمية المحكمة
- تقبل البحوث الأساسية ذات الطابع النظري فردية فقط
- تقبل البحوث الميدانية المعززة بالاستبيانات والإحصائيات والخرائط فردية وثنائية
- تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية
- ينبغي التقيد بالدقة وبالأمانة العلمية ومناهج البحث، وسلامة اللغة، ووضوح الفكرة.
- أن يندرج البحث المقدم ضمن المحاور المقترحة.
- أن يكون البحث أصيلا؛ لم يتم نشره أو المشاركة به في أية تظاهرة علمية أخرى، وأن لا يكون جزءا من كتاب أو رسالة جامعية أو مطبوعة بيداغوجية.
- ألا يقل المقال عن 5000 كلمة، ولا يتجاوز 12000 كلمة

- •يجب أن يكون البحث مطبوعاً بنظام WORD نوع الخط في المتن للبحوث العربية(Traditional Arabic قياس(16 ، وهامش13 ، والمقالات باللغة الأجنبية بخط(Times New Roman قياس (14 وهامش12 ، وتستخدم الأرقام العربية ,(Arabic1-2-3...)في جميع ثنايا البحث
- يدون الباحث المعلومات الشخصية المتعلقة به في مقدمة البحث: (الاسم واللقب، الوظيفة والرتبة، الصفة، مؤسسة الانتماء، الهاتف، البريد الالكتروني مع ملخص للبحث باللغتين العربية والإنجليزية من 150 إلى 200 كلمة)
- تتحمّل الكلية الإقامة والنقل من الفندق إلى مقر انعقاد الملتقى.

آجال ومواعيد:

- آخر أجل لاستقبال الملخصات: 31 /2025/07
- الرد على الملخصات المقبولة: 2025/08/08
- آخر أجل لاستقبال المداخلات:2025/09/25
- الرد على المداخلات المقبولة: 2025/10/01

ترسل المقالات حصريا عبر البريد الالكتروني:

moutamar.fac.charia2025@gmail.com